النحو

المرحلة الأولى–المسائي

الابتداء

٤

أستاذ المادة:

م.م. محمد محسن

الابتداء

أولا: أنواع المبتدأ وشروطه

قال ابن مالك:

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ ... إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وَأَوَّلٌ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي ... فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ ... يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر.

١- المبتدأ الذي له خبر:

نحو: **(زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ)**، والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفًا مشتملاً على ما يذكر في القسم الثاني؛ فـ (زيد) مبتدأ، و(عاذر) خبره، و(من اعتذر) مفعول لعاذر.

٢- المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر:

نحو: **(أَسَارٍ ذَانِ)**؛ فالهمزة للاستفهام، و(سار) مبتدأ، و(ذان) فاعل سد مسد الخبر. ويقاس على هذا ما كان مثله، وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي؛ نحو: **(أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)** و**(مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)**.

شروط هذا القسم:

- **الاعتماد:** ذهب البصريون -إلا الأخفش- إلى أن الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام.
- **رفع فاعل ظاهر أو ضمير منفصل:** كما مثلنا، أو نحو: **(أَقَائِمٌ أَنْتُمَا)**، ويتم به الكلام؛ فإن لم يتم به الكلام لم يكن مبتدأ؛ نحو: **(أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ)**؛ فزيد مبتدأ مؤخر، وقائم خبر مقدم، وأبواه فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذٍ؛ إذ لا يقال: **(أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ)** فيتم الكلام.
- **عدم رفع ضمير مستتر:** لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرًا مستترًا، فلا يقال في: (مَا زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ) إن (قاعدًا) مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافًا.

أدوات النفي والاستفهام (الاعتماد):

لا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثلنا، أو بالاسم؛ نحو: **(كَيْفَ جَالِسٌ الْعُمَرَانِ)**. وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، أو بالفعل؛ نحو: **(لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)**؛ فليس فعل ماض ناقص، وقائم اسمه، والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس. وتقول: **(غَيْرُ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)**؛ فغير مبتدأ، وقائم مخفوض بالإضافة، والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير؛ لأن المعنى: **(مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)**، فعومل (غير قائم) معاملة (ما قائم)، ومنه قوله **الشاهد (٣٨)**:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحِ ... اللَّهْوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ

الشاهد فيه: (غير) مبتدأ، و(لاه) مخفوض بالإضافة، و(عداك) فاعل بلاه سد مسد خبر غير. ومثله قوله **الشاهد (٣٩)**:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

الشاهد فيه: (غير) مبتدأ، و(مأسوف) مخفوض بالإضافة، و(على زمن) جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل وقد سد مسد خبر غير.

مذهب الأخفش والكوفيين:

ذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط الاعتماد، فأجازوا: **(قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)**؛ فقائم مبتدأ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر. وإلى هذا أشار المصنف بقوله: **(وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ)**؛ أي قد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف، ومما ورد منه قوله **الشاهد (٤٠)**:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ ... إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لَا

الشاهد فيه: (خير) مبتدأ، ونحن فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق خير نفي ولا استفهام. وجعل من هذا قوله **الشاهد (٤١)**:

خَبِيرٌ بَنُو لَهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا ... مَقَالَةَ لَهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

الشاهد فيه: (خبير) مبتدأ، وبنو لهب فاعل سد مسد الخبر.

ثانيًا: تطابق الوصف مع مرفوعه

قال ابن مالك:

وَالثَّانِ مُبْتَدَا وَذَا الْوَصْفُ خَبَرُ ... إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرَّ

الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفرادا أو تثنية أو جمعا أو لا يتطابقا وهو قسمان ممنوع وجائز.

١- حالة التطابق إفراداً:

نحو: **(أَقَائِمٌ زَيْدٌ)** جاز فيه وجهان:

- **أحدهما:** أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.
- **والثاني:** أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ويكون الوصف خبرا مقدما.

ومنه قوله تعالى: ﴿**أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾؛ فيجوز أن يكون (أراغب) مبتدأ و(أنت) فاعل سد مسد الخبر، ويحتمل أن يكون (أنت) مبتدأ مؤخرا و(أراغب) خبرا مقدما. **والأولى** في هذه الآية أولى؛ لأن قوله (عن آلهتي) معمول لراغب، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن (أنت) على هذا التقدير فاعل لراغب فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن (أنت) أجنبي من راغب على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ فليس لراغب عمل فيه؛ لأن الخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

٢- حالة التطابق تثنية أو جمعاً:

نحو: **(أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ)** أو **(أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ)**؛ فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة (أكلوني البراغيث) أنْ يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

٣- حالة عدم التطابق:

وهو قسمان ممتنع وجائز:

- **فمثال الممتنع: (أَقَائِمَانِ زَيْدٌ)** و**(أَقَائِمُونَ زَيْدٌ)**؛ فهذا التركيب غير صحيح.
- **ومثال الجائز: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)** و**(أَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ)**؛ وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

ثالثًا: عامل الرفع في المبتدأ والخبر

قال ابن مالك:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

اختلف النحويون في العامل الذي أوجب رفع المبتدأ والخبر، وبيان ذلك كما يأتي:

١- مذهب سيبويه وجمهور البصريين:

أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ.

- **العامل في المبتدأ:** عامل معنوي، وهو (الابتداء)؛ ومعناه كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها.
  - **الاحتراز بـ (غير الزائدة):** نحو: **(بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)**؛ فـ (بحسبك) مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة فإن الباء الداخلة عليه زائدة.
  - **الاحتراز بـ (شبهها):** نحو: **(رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ)**؛ فـ (رجل) مبتدأ وقائم خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو: **(رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَامْرَأَةٌ)**.
- **العامل في الخبر:** عامل لفظي، وهو المبتدأ، وهذا أعدل المذاهب.

٢- المذاهب الأخرى:

- **المذهب الثاني:** أنّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.
- **المذهب الثالث:** المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً.
- **المذهب الرابع (الترافع):** ومعناه أنّ الخبر رفع المبتدأ، وأنّ المبتدأ رفع الخبر.

وهذا الخلاف مما لا طائل فيه، والمذهب الأول هو المشهور والصحيح.

رابعًا: تعريف الخبر

قال ابن مالك:

وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ... كَاللهِ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ

عرَّف المصنفُ **الخبرَ**: بأنه الجزءُ المكملُ للفائدة، وقد ناقش الشُّراحُ هذا التعريف كما يأتي:

مناقشة التعريف:

يرد على قول المصنف (الجزء المتم الفائدة) "الفاعل"؛ نحو: **(قَامَ زَيْدٌ)**؛ فإنه يصدق على (زيد) أنه الجزء المتم للفائدة، ومع ذلك فهو فاعل وليس خبراً.

التعريف المختار:

قيل في تعريفه إنه: (الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة).

- **ثمرة هذا التعريف:** لا يرد الفاعل على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع الفعل جملة.

تنبيه: خلاصة هذا أنّ المصنف عرَّف الخبر بما يوجد فيه وفي غيره (كالفاعل)، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرَّف دون غيره، وقد مثل المصنف للخبر بقوله: **(اللَّهُ بَرٌّ)** و**(الْأَيَادِي شَاهِدَةٌ)**.

خامسًا: أقسام الخبر والرابط في الجملة

قال ابن مالك:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَهْ ... حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهُ

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى ... بِهَا: كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

ينقسم الخبر إلى مفرد وجملة، والجملة الواقعة خبراً إما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا:

١- الجملة التي ليست هي المبتدأ في المعنى:

وهذه لا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهو معنى قوله: **(حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهُ)**، والروابط أربعة:

- **الضمير:** إما ملفوظاً نحو: **(زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)**، أو مقدراً نحو: **(السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ)**؛ التقدير: مَنَوَانِ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ.
- **الإشارة إلى المبتدأ:** كقوله تعالى: ﴿**وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ**﴾ في قراءة من رفع اللباس.
- **تكرار المبتدأ بلفظه:** وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم؛ كقوله تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**﴾، و﴿**الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ**﴾، وقد يستعمل في غيرها كقولك: **(زَيْدٌ مَا زَيْدٌ)**.
- **العموم الذي يدخل تحته المبتدأ:** نحو: **(زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ)**.

٢- الجملة التي هي المبتدأ في المعنى:

وهذه لا تحتاج إلى رابط، وهو معنى قوله: **(وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا)**، ومثالها: **(نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي)**.

- **الإعراب:** (نطقي) مبتدأ أول، والاسم الكريم (اللَّهُ) مبتدأ ثان، و(حسبي) خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول.
- **التعليل:** استغنى عن الرابط لأن قولك: **(اللَّهُ حَسْبِي)** هو معنى **(نُطْقِي)**، وكذلك: **(قَوْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)**.

سادسًا: الخبر المفرد وتحمل الضمير

قال ابن مالك:

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ ... يَشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

ينقسم الخبر المفرد إلى جامد ومشتق، وفي تحمله للضمير تفصيل:

١- الخبر الجامد:

ذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير؛ نحو: **(زَيْدٌ أَخُوكَ)**.

- **مذهب الكوفيين (الكسائي والرماني وجماعة):** أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: **(زَيْدٌ أَخُوكَ هُوَ)**.
- **مذهب البصريين:**
  - إنْ لم يتضمن معنى المشتق: لم يتحمل الضمير؛ كما مثلنا.
  - إنْ تضمن معنى المشتق: تحمل الضمير؛ نحو: **(زَيْدٌ أَسَدٌ)**؛ أي: شجاع.

٢- الخبر المشتق:

ذكر المصنف أنه يتحمل الضمير؛ نحو: **(زَيْدٌ قَائِمٌ)**؛ أي: هو، وهذا مقيد بشروط:

- **أن يكون مشتقاً جارياً مجرى الفعل:** كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل.
- **الاحتراز:** أما ما ليس جارياً مجرى الفعل فلا يتحمل ضميراً؛ نحو:
  - **أسماء الآلة:** نحو: **(مِفْتَاحٌ)**، فإذا قلت: **(هَذَا مِفْتَاحٌ)** لم يكن فيه ضمير.
  - **أسماء الزمان والمكان:** نحو: **(مَرْمَى)**؛ فإذا قلت: **(هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ)** -تريد مكانه أو زمانه- فلا ضمير فيه.
- **ألا يرفع اسماً ظاهراً:** فإن رفعه لم يتحمل ضميراً؛ نحو: **(زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ)**؛ فـ (غلاماه) مرفوع بـ (قائم)، فلا ضمير في (قائم) حينئذٍ.

سابعًا: إبراز الضمير في الخبر المشتق

قال ابن مالك:

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا ... مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا

إذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه؛ نحو: **(زَيْدٌ قَائِمٌ)** أي: هو، فلو أبرزته فقلت: **(زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ)**؛ جاز فيه عند سيبويه وجهان: أن يكون (هو) تأكيدًا للمستتر، أو فاعلاً بالمشتق.

أما إن جرى على غير من هو له -وهو المراد بالبيت- ففيه تفصيل:

١- مذهب البصريين (واختاره المصنف هنا):

يجب إبراز الضمير مطلقًا، سواء أمن اللبس أو لم يؤمن:

- نحو: **(زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ)** (أمن اللبس).
- نحو: **(زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ)** (خيف اللبس).

وهذا معنى قوله: **(وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا)**.

٢- مذهب الكوفيين:

- **إن أمن اللبس:** جاز الإبراز أو الاستتار؛ نحو: **(زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ)** أو **(ضَارِبُهَا)**.
- **إن خيف اللبس:** وجب الإبراز؛ نحو: **(زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ)**؛ ليتعين الفاعل-وهو زيدٌ هنا-، إذ لو قلت **(ضَارِبُهُ)** لاحتمل أن يكون الفاعل زيدًا أو عمرًا.

وقد اختار المصنف هنا مذهب البصريين، واختار في غيره مذهب الكوفيين لورود السماع به، كقول الشاعر **الشاهد (٤٢)**:

قَوْمِي ذُرَا الْمَجْدِ **بَانُوهَا** وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقَحْطَانُ

الشاهد فيه: (بَانُوهَا)، والتقدير **(بَانُوهَا هُمْ)**، فحذف الضمير لأمن اللبس على مذهب الكوفيين.

ثامنًا: الإخبار بالظرف والجار والمجرور

قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرّ ... نَاوِينَ مَعْنَى "كَائِنٍ" أَوِ "اسْتَقَرّ"

ذكر المصنف أن الخبر يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ نحو: **(زَيْدٌ عِنْدَكَ)** و**(زَيْدٌ فِي الدَّارِ)**، وكل منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف.

تقدير المحذوف:

أجاز قوم -منهم المصنف- أنْ يكون المحذوف اسماً؛ نحو: **(كَائِنٌ)**، فيكون الخبر مفرداً، أو فعلاً؛ نحو: **(اسْتَقَرَّ)**، فيكون من قبيل الجملة.

مذاهب النحويين في نوع الخبر:

١- **مذهب الأخفش:** أنه من قبيل المفرد، والمتعلق اسم فاعل تقديره **(كَائِنٌ)** أو **(مُسْتَقِرٌّ)**، ونُسب هذا لسيبويه.

٢- **مذهب جمهور البصريين:** أنه من قبيل الجملة، والمتعلق فعل تقديره **(اسْتَقَرَّ)** أو **(يَسْتَقِرُّ)**، ونُسب هذا لسيبويه أيضاً.

٣- **مذهب ابن السراج:** أن الظرف والمجرور قسم برأسه، ليس من قبيل المفرد ولا الجملة.

٤- **مذهب المصنف:** جواز الأمرين، وهو ظاهر قوله: **(نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقَرّ)**.

أحكام المتعلق:

الحق أن شبه الجملة متعلق بمحذوف واجب الحذف، وقد صُرح به شذوذاً **كقوله (٤٣):**

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهَوْنِ **كَائِنُ**

الشاهد فيه: (كَائِنُ) حيث صرّح به -وهو متعلق الظرف الواقع خبرًا- شذوذًا.

المواضع التي يجب فيها حذف العامل:

يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور في أربعة مواضع:

١- **الخبر:** كما تقدم.

٢- **الصفة:** نحو: **(مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ)** أو **(فِي الدَّارِ)**.

٣- **الحال:** نحو: **(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ)** أو **(فِي الدَّارِ)**.

٤- **الصلة:** نحو: **(جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ)** أو **(فِي الدَّارِ)**، لكن يجب في الصلة أنْ يكون المحذوف فعلاً والتقدير: **(جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ)**.

تاسعًا: الإخبار بظرف الزمان

قال ابن مالك:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا ... عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

يختلف حكم الإخبار بالظرف بحسب نوعه (مكان أو زمان) ونوع المبتدأ (جثة أو معنى):

١- ظرف المكان:

يقع خبراً عن الجثة (الذات) وعن المعنى بلا إشكال:

- **عن الجثة:** نحو: **(زَيْدٌ عِنْدَكَ)**.
- **عن المعنى:** نحو: **(الْقِتَالُ عِنْدَكَ)**.

٢- ظرف الزمان:

يقع خبراً عن المعنى (منصوباً أو مجروراً بفي)؛ نحو: **(الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)** أو **(فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ)**.
وأما إخباره عن الجثة ففيه مذاهب:

- **مذهب جمهور البصريين:** المنع مطلقاً؛ فإن جاء ما ظاهره ذلك وُجِب تأويله بتقدير مضاف (معنى)؛ نحو قولهم: **(اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ)** و**(الرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ)**، والتقدير عندهم: (طُلُوعُ الْهِلَالِ اللَّيْلَةَ) و(وُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ رَبِيعٍ).
- **مذهب المصنف وقوم:** جواز الإخبار به عن الجثة بشرط أن "يفيد"؛ نحو: **(اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ)**، و**(الرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ)**، ونحو: **(نَحْنُ فِي يَوْمٍ طَيِّبٍ)**.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: **(وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا)**؛ فإذا حصلت الفائدة جاز الإخبار عن الجثة بزمان، فإن لم يفد امتنع؛ نحو: **(زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)**.

عاشرًا: الابتداء بالنكرة

قال ابن مالك:

وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأنّ المحكوم عليه ينبغي أنْ يكون معلوماً، وقد يكون نكرة بشرط أن تفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف منها ستة:

١- **أنْ يتقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور**: نحو: **(فِي الدَّارِ رَجُلٌ)** و**(عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ)**؛ فإنْ تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز؛ نحو: **(قَائِمٌ رَجُلٌ)**.
٢- **أنْ يتقدم على النكرة استفهام**: نحو: **(هَلْ فَتًى فِيكُمْ؟)**.
٣- **أنْ يتقدم عليها نفي**: نحو: **(مَا خِلٌّ لَنَا)**.
٤- **أنْ تُوصف**: نحو: **(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)**.
٥- **أنْ تكون عاملة**: نحو: **(رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)**.
٦- **أنْ تكون مضافة**: نحو: **(عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ)**.

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنف إلى نيف وثلاثين موضعاً وأكثر من ذلك، فذكر هذه الستة المذكورة، وأشار بقوله: **(وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ)** إلى أنّ ما لم يذكره يقاس على ما ذكره في حصول الفائدة.

تتمّة مسوغات الابتداء بالنكرة:

٧- **أنْ تكون شرطاً:** نحو: **(مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ)**.

٨- **أنْ تكون جواباً:** نحو أن يقال: (مَنْ عِنْدَكَ؟) فتقول: **(رَجُلٌ)**، والتقدير: رَجُلٌ عِنْدِي.

٩- **أنْ تكون عامة:** نحو: **(كُلُّ يَمُوتُ)**.

١٠- **أنْ يقصد بها التنويع:** كقوله **الشاهد (٤٤)**:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... **فَثَوْبٌ** لَبِسْتُ **وَثَوْبٌ** أَجُرُّ

الشاهد فيه: (ثَوْبٌ) مبتدأ، و**(لَبِسْتُ)** خبره، وكذلك **(ثَوْبٌ أَجُرُّ)**.

١١- **أنْ تكون دعاءً:** نحو قوله تعالى: ﴿**سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ**﴾.

١٢- **أنْ يكون فيها معنى التعجب:** نحو: **(مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)**.

١٣- **أنْ تكون خلفاً من موصوف:** نحو: **(مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ)**.

١٤- **أنْ تكون مصغرة:** نحو: **(رُجَيْلٌ عِنْدَنَا)**؛ لأن التصغير يتضمن معنى الوصف، والتقدير: رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا.

١٥- **أنْ تكون في معنى المحصور:** نحو: **(شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)** و**(شَيْءٌ جَاءَ بِكَ)**، والتقدير: مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ. وقيل: التقدير: شَرٌّ عَظِيمٌ وشَيْءٌ عَظِيمٌ، فيكون من باب الموصوف تقديراً.

١٦- **أنْ يقع قبلها واو الحال:** كقوله **الشاهد (٤٥)**:

سَرَيْنَا **وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ** فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكِ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

الشاهد فيه: (وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ) حيث جاء بـ(نجم) مبتدأ مع كونه نكرة؛ لسبقه بواو الحال.

١٧- **أنْ تكون معطوفة على معرفة:** نحو: **(زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ)**.

١٨- **أنْ تكون معطوفة على وصف:** نحو: **(تَمِيمِيٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ)**.

١٩- **أنْ يعطف عليها موصوف:** نحو: **(رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ)**.

٢٠- **أنْ تكون مبهمة:** كقول امرئ القيس **الشاهد (٤٦)**:

مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

الشاهد فيه: (مُرَسَّعَةٌ) فهي نكرة وقعت مبتدأ؛ لأنها مبهمة، ومعنى ذلك أنّ المتكلم أراد الابهام بهذه النكرة.

٢١- **أنْ تقع بعد (لولا):** كقول الشاعر **الشاهد (٤٧)**:

لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ... لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ

الشاهد فيه: (اصطبار) فهو مبتدأ مع كونه نكرة؛ لوقوعه بعد: لولا.

٢٢- **أنْ تقع بعد فاء الجزاء:** كقولهم: **(إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ)**.

٢٣- **أنْ تدخل على النكرة لام الابتداء:** نحو: **(لَرَجُلٌ قَائِمٌ)**.

٢٤- **أنْ تكون بعد (كم) الخبرية:** نحو قوله **الشاهد (٤٨):**

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ ... فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

الشاهد فيه: (عمّةٌ) على رواية من رفع (عمّة) حيث رفعت مبتدأ مع كونها نكرة؛ لوقوعها بعد (كم) الخبرية.

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلاثين موضعاً، والذي لم يذكره منها أُسقِط لرجوعه إلى ما ذُكِر، أو لأنه ليس بصحيح.

حادي عشر: رتبة الخبر (التقديم والتّأخير)

قال ابن مالك:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لأنّ الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك لبس؛ نحو: **(قَائِمٌ زَيْدٌ)** و**(قَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ)** و**(أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ)** و**(فِي الدَّارِ زَيْدٌ)** و**(عِنْدَكَ عَمْرٌو)**.

الخلاف النحوي في تقديم الخبر:

١- **مذهب البصريين:** جواز تقديم الخبر مطلقاً إذا لم يوجد مانع.

٢- **مذهب الكوفيين:** منعوا تقديم الخبر في مثل: **(زَيْدٌ قَائِمٌ)** و**(زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)** و**(زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)**، ونُقل عنهم منع التقديم مطلقاً، وفي هذا نظر؛ فقد نُقل الإجماع على جواز: **(فِي دَارِهِ زَيْدٌ)**.

٣- **رأي المصنف:** الحق الجواز إذ لا مانع، وإليه أشار بقوله: **(وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا)**.

نحو:

أ- تقديم الخبر المفرد؛ نحو قولهم: **(مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ)**؛ فـ (مَنْ) مبتدأ، و(مَشْنُوءٌ) خبر مقدم، وقولك: (قائمٌ زيدٌ).

ب- تقديم الخبر الجملة الفعلية؛ كقوله **الشاهد (٤٩):**

قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ ... وَبَاتَ مُنْتَشِبًا فِي بُرْثُنِ الْأَسَدِ

الشاهد فيه: (مَنْ كُنْتَ وَاحِدَهُ) مبتدأ مؤخر، و(قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ) خبر مقدم.

ت- تقديم الخبر الجملة الاسمية؛ كقوله **الشاهد (٥٠):**

إِلَى مَلِكٍ **مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ** ... **أَبُوهُ** وَلَا كَانَتْ كُلَيْبُ تُصَاهِرُهُ

الشاهد فيه: (أَبُوهُ) مبتدأ مؤخر، وجملة (مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ) خبر مقدم.

تنبيه: نقل ابن الشجري الإجماع على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس بصحيح؛ فقد تقدّم أنّ في ذلك خلافاً مع الكوفيين.

ثاني عشر: وجوب تأخير الخبر

قال ابن مالك:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قَصْدُ اسْتِعْمَالِهِ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا ... أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

ينقسم الخبر بالنظر إلى تقديمه وتأخيره ثلاثة أقسام: جائز (وقد سبق)، وواجب التأخير، وواجب التقديم. وقد ذكر المصنف في هذه الأبيات خمسة مواضع لوجوب تأخير الخبر:

١- استواء المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير:

أنْ يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة للابتداء، ولا يوجد دليل (مبين) يميز المبتدأ من الخبر:

- **نحو المعرفة: (زَيْدٌ أَخُوكَ).**
- **نحو النكرة: (أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو).**

فلا يجوز تقديم الخبر فيهما؛ لأنك لو قدمته فقلت: **(أَخُوكَ زَيْدٌ)** لصار المقدم مبتدأ لعدم وجود قرينة.

استثناء (وجود الدليل):

فإن وُجِدَ دليل يدل على أنّ المتقدم خبر جاز؛ نحو: **(أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ)**؛ فيجوز تقديم الخبر (أبو حنيفة)؛ لأنه معلوم أنّ المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس. ومنه قوله **الشاهد (٥١)**:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

الشاهد فيه: (بَنُونَا) خبر مقدم، و**(بَنُو أَبْنَائِنَا)** مبتدأ مؤخر؛ لأنّ المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم.

٢- إذا كان الخبر فعلا

أشار المصنف بقوله: **(كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا)** إلى وجوب تأخير الخبر إذا كان جملة فعلية، وفيه تفصيل:

- **وجوب التأخير:**

إذا كان الفعل رافعًا لضمير المبتدأ مستترًا؛ نحو: **(زَيْدٌ قَامَ)**؛ فلا يجوز التقديم فلا يقال: **(قَامَ زَيْدٌ)** على أنْ يكون (زيد) مبتدأ مؤخرًا؛ بل يكون (زيد) فاعلًا، فتتحول الجملة من باب المبتدأ والخبر إلى باب الفعل والفاعل.

- **جواز التقديم:**

أ- إذا كان الفعل رافعًا لاسم ظاهر؛ نحو: **(زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)**؛ فيجوز: **(قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ)**.

ب- إذا كان الفعل رافعًا لضمير بارز؛ نحو: **(الزَّيْدَانِ قَامَا)**؛ فيجوز عند قوم تقديم الخبر فتقول: **(قَامَا الزَّيْدَانِ)**.

تنبيه: إطلاق المصنف يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقًا، والتحقيق أنّه مقيد بما إذا كان الفاعل ضميرًا مستترًا.

٣- أَنْ يكون الخبر محصورا

وهو المراد بقوله: **(أَوْ قَصْدُ اسْتِعْمَالِهِ مُنْحَصِرًا)**، ويكون الحصر بـ (إنّما) أو بـ (إلا):

- **الحصر بـ (إنّما):** نحو: **(إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ)**.
- **الحصر بـ (إلّا):** نحو: **(مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ)**.

فلا يجوز تقديم (قائم) على (زيد) في المثالين؛ لأنّ الحصر يجب أنّ يقع على المتأخر.

وقد جاء تقديم الخبر المحصور بـ (إلا) شذوذًا؛ كقول الشاعر **الشاهد (٥٢)**:

فَيَارَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى ... عَلَيْهِمْ **وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ**

الشاهد فيه: (وَهَلِ الْمُعَوَّلُ إِلَّا عَلَيْكَ)، فقدم الخبر وهو محصور بـ (إلا) شذوذًا.

٤- دخول لام الابتداء على المبتدأ

وهو المشار إليه بقوله: **(أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا)**؛ فإذا دخلت اللام على المبتدأ وجب تأخير الخبر؛ نحو: **(لَزَيْدٌ قَائِمٌ)**.

- **العلة:** لا تقول: **(قَائِمٌ لَزَيْدٌ)**؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام.

وقد جاء التقديم شذوذًا كقول الشاعر **الشاهد (٥٣):**

خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمِ الْأَخْوَالَا

الشاهد فيه: قوله **(لَأَنْتَ)** مبتدأ مؤخر، و**(خَالِي)** خبر مقدم، وهذا شاذ لتقديم الخبر على ما له الصدارة (لام الابتداء).

٥- أنْ يكون المبتدأ ممّا له صدر الكلام

وذلك كأسماء الاستفهام؛ نحو: **(مَنْ لِي مُنْجِدًا؟)**، ف**(مَنْ)** مبتدأ، و**(لِي)** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و**(مُنْجِدًا)** حال.

- **الحكم:** لا يجوز تقديم الخبر على (مَنْ)؛ فلا تقول: **(لِي مَنْ مُنْجِدًا)**؛ لأنّ أسماء الاستفهام لها حق الصدارة في الكلام.

ثالث عشر: وجوب تقديم الخبر

قال ابن مالك:

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرْ ... مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ ... مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيِّنًا يُخْبَرُ

كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا ... كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا

وَخَبَرُ الْمَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا ... كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

أشار المصنف في هذه الأبيات إلى القسم الثالث من أقسام رتبة الخبر، وهو وجوب تقديم الخبر، وذكر له أربعة مواضع:

١- أنْ يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة:

إذا كان المبتدأ نكرة لا مسوغ لها إلا تَقَدُّم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور، وجب التقديم؛ نحو: **(عِنْدَكَ رَجُلٌ)** و**(فِي الدَّارِ امْرَأَةٌ)**.

- **الحكم:** يجب تقديم الخبر هنا؛ فلا تقول: **(رَجُلٌ عِنْدَكَ)** ولا **(امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ)**؛ وقد أجمع النحاة والعرب على منع ذلك، وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله: **(وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَرُ)**.

الاحتراز: فإنْ كان للنكرة مسوغ آخر غير تقدم الخبر جاز الأمران (التقديم والتأخير)؛ نحو: **(رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدِي)** و**(عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ)**.

٢- اشتمال المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر:

وهو المراد بقول المصنف: **(كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ)**، أيْ: يجب تقديم الخبر إذا اشتمل المبتدأ على ضمير يعود على الخبر أو على جزء منه.

- **نحو: (فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا).**
  - **(صَاحِبُهَا):** مبتدأ مؤخر، واشتمل على (الهاء).
  - **(فِي الدَّارِ):** خبر مقدم، والضمير (الهاء) يعود على (الدار) وهي جزء من الخبر.
- **علة الوجوب:** لا يجوز تأخير الخبر فلا يقال: **(صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)**؛ لئلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة، وهو ممتنع في النحو.

نقد عبارة المصنف:

أشار الشارح إلى أن عبارة ابن مالك: **(عَادَ عَلَيْهِ)** فيها تسامح؛ لأنْ الضمير في الحقيقة يعود على "ملابس" الخبر (أيْ: جزئه) لا على الخبر نفسه، والتقدير: (عَادَ عَلَى مُلَابِسِهِ)، ثم حُذف المضاف.

شواهد هذا الموضع:

- قول العرب: **(عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا).**
- قول الشاعر **الشاهد (٥٤):**

أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ وَلَكِنْ **مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا**

الشاهد فيه: (حَبِيبُهَا) مبتدأ مؤخر، و(مِلْءُ عَيْنٍ) خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره لأنّ الضمير (ها) يعود على (عين) وهي متصلة بالخبر.

مسألة الفرق بين (فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا) و(ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا):

أشار الشارح إلى فرق دقيق؛ فمسألة **(ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا)** جرى فيها خلاف رغم عودة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، أما مسألة **(صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ)** فممنوعة إجماعاً.

- **الفرق:** في مسألة الضرب، اشترك "ما عاد عليه الضمير" و"ما اتصل به الضمير" في **عامل واحد** (وهو الفعل ضرب)، أما في مسألة المبتدأ والخبر، فالعامل في المبتدأ (الابتداء) يختلف عن العامل في المجرور (حرف الجر).

٣- أنْ يكون الخبر ممّا له صدر الكلام:

وهو المراد بقوله: **(كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا)**؛ فإذا كان الخبر من الأسماء التي لها حق الصدارة كأسماء الاستفهام، وجب تقديمه وتأخير المبتدأ.

- **نحو: (أَيْنَ زَيْدٌ؟)**، فـ**(أَيْن)**: خبر مقدم وجوباً، و**(زَيْدٌ)**: مبتدأ مؤخر.

فلا يجوز تأخير الخبر هنا، فلا تقول: **(زَيْدٌ أَيْنَ؟)**؛ لأنّ الاستفهام لا يقع إلّا في صدر الكلام.

- **ومثله قوله: (أَيْن مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا؟)**؛ فـ (أَيْن) خبر مقدم، و(مَنْ) الموصولة مبتدأ مؤخر، وجملة (عَلِمْتَهُ نَصِيرَا) صلتها.

٤- أنْ يكون المبتدأ هو المحصور:

إذا وقع الحصر في المبتدأ بـ (إنما) أو (إلا)، وجب تقديم الخبر؛ لأنّ المحصور (سواء بإنّما أو بإلّا) يجب تأخيره ليتم معنى الحصر فيه.

- **نحو: (إِنَّمَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ)**، و**(مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ)**.
- **ومثله قول المصنف: (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)**، فـ**(لَنَا)**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و**(اتِّبَاعُ)**: مبتدأ مؤخر (وهو المحصور).

رابع عشر: حذف المبتدأ أو الخبر جوازًا

قال ابن مالك:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

وَفِي جَوَابِ "كَيْفَ زَيْدٌ" قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

يجوز حذف كلّ من المبتدأ والخبر إذا دلّ عليه دليل، وهذا الحذف جائز؛ بمعنى أنّه يمكن التصريح بهما أو الاكتفاء بما يدلّ عليهما:

١- مثال حذف الخبر جوازًا:

- أنْ يقال: (مَنْ عِنْدَكُمَا؟) فتقول: **(زَيْدٌ)**، والتقدير: **(زَيْدٌ عِنْدَنَا)**.
- ومنه في (إذا) الفجائية؛ نحو: **(خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ)**، والتقدير: **(فَإِذَا السَّبُعُ حَاضِرٌ)**.

- ومنه قول الشاعر **الشاهد (٥٥):**

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

الشاهد فيه: (نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا) التقدير: (نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا رَاضُونَ)، فحُذف الخبر (راضون) لدلالة خبر الثاني (راضٍ) عليه.

٢- مثال حذف المبتدأ جوازًا:

- أنْ يقال: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) فتقول: (**دَنِفٌ**) أو (**صَحِيحٌ**)، والتقدير: (**هُوَ دَنِفٌ**).
- ومنه قوله تعالى: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا**﴾؛ والتقدير: (فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ) و(فَإِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا).

٣- حذف المبتدأ والخبر معًا:

قد يحذف الجزآن معاً للدلالة عليهما؛ ومثاله:

- قوله تعالى: ﴿**وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ**﴾؛ أيْ: (**فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ**)، فحُذفت الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) لدلالة ما قبلها عليها.
- والتمثيل الأوضح أنْ يقال: (**نَعَمْ**) في جواب (**أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟**)؛ إذ التقدير: (**نَعَمْ زَيْدٌ قَائِمٌ**).

خامس عشر: وجوب حذف الخبر

قال ابن مالك:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ ... حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ

وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أَضْمَرَا

كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمّ ... تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ

يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

١- بعد (لَوْلَا) الامتناعيّة:

نحو: (**لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ**)؛ والتقدير: لَوْلَا زَيْدٌ **مَوْجُودٌ**.

واحترز المصنف بقوله (**غَالِبًا**) عما ورد ذكره شذوذاً؛ كقول الشاعر **الشاهد (٥٦):**

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا **قَبْلَهُ عُمَرُ** ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

الشاهد فيه: (عُمَرُ) مبتدأ، و(**قَبْلَهُ**) خبر مذكور، وهذا شاذ.

طرق النحويين في حذف الخبر بعد (لَوْلَا):

أ- **الطريقة الأولى:** الحذف واجب إلا قليلاً (وهي التي في الألفية).

ب-**الطريقة الثانية:** الحذف واجب دائماً، وما ورد ذكره فهو مؤول.

ت-**الطريقة الثالثة (وهي المفصلة):**

- **إنْ كان الخبر كوناً مطلقاً:** (أي: يدل على مجرد الوجود مثل: موجود، كائن)؛ **وجب حذفه.**
- **إنْ كان الخبر كوناً مقيداً:** (أي: يدل على معنى زائد مثل: محسن، سافر) فله حالتان:
  - **إنْ لم يدلّ عليه دليل: وجب ذكره؛** نحو: **(لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ مَا أَتَيْتُ).**
  - **إنْ دلّ عليه دليل: جاز ذكره وحذفه؛** نحو: أنْ يقال: هل زيد محسن إليك؟ فتقول: (لولا زيدٌ لهلكتُ) أيْ: لولا زيدٌ محسنٌ إليّ، ومنه قول أبي العلاء المعري **الشاهد (٥٧):**

يذيب الرعب منه كل عضب ... فَلَوْلَا الْغِمْدُ **يُمْسِكُهُ** لَسَالَا

الشاهد فيه: (يُمْسِكُهُ) حيث ذكر الخبر الواقع بعد (لولا) فالخبر هنا جملة (**يُمْسِكُهُ**) كون مقيد جاز ذكره لوجود الدليل.

٢- أنْ يكون المبتدأ نصّا في اليمين:

إذا كان المبتدأ صريحاً في القسم وجب حذف خبره.

- **نحو: (لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ)**، ف(**لَعَمْرُكَ**): مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره (**قَسَمِي**)، ولا يجوز التصريح بالخبر هنا.
- **يمين الله:** قيل ومثله (**يَمِينُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ**)، والتقدير: (يَمِينُ اللَّهِ قَسَمِي)، لكنّ هذا لا يتعين أنْ يكون المحذوف فيه خبراً؛ لجواز كونه مبتدأ والتقدير: (قَسَمِي يَمِينُ اللَّهِ)، بخلاف (**لَعَمْرُكَ**)؛ لدخول لام الابتداء عليه، وهي تصدر المبتدأ.
- **الاحتراز:** فإنْ لم يكن المبتدأ نصًا في اليمين لم يجب حذف الخبر؛ نحو: (**عَهْدُ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ**)، والتقدير: (**عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ**)؛ فلك إثبات الخبر وحذفه.

٣- أنْ يقع بعد المبتدأ واو المعية:

إذا عطف على المبتدأ بواو هي نص في المصاحبة.

- **نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)**، ف(**كُلُّ**): مبتدأ، و(**ضَيْعَتُهُ**) معطوف عليه، و**الخبر**: محذوف وجوباً تقديره (**مُقْتَرِنَانِ**)، فيكون تقدير الكلام: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ مُقْتَرِنَانِ).

مذهب ابن عصفور: يرى أنّ الكلام لا يحتاج إلى تقدير خبر؛ لأنّ الواو بمعنى (مع)، فصار التقدير: (كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ)، وهو كلام تامّ.

الاحتراز: فإنْ لم تكن الواو نصًا في المعية لم يحذف الخبر وجوباً؛ نحو: **(زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمَانِ)**.

٤- أنْ يكون المبتدأ مصدرا (أو مضافًا لمصدر) وبعده حال

وذلك إذا وقعت بعد المبتدأ حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أنْ تكون خبراً عنه؛ فيحذف الخبر وجوباً.

أ- مثال المصدر:

نحو: (ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا).

- ف**(ضَرْبِي)** مبتدأ، و**(الْعَبْدَ)** مفعول به للمصدر، و**(مُسِيئًا)** حال سدت مسد الخبر، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: (ضَرْبِيَ الْعَبْدَ **إِذَا كَانَ مُسِيئًا)** في الاستقبال، أو **(إِذْ كَانَ مُسِيئًا)** في المضي. فكلمة (مُسِيئاً) حال من الضمير المستتر في (كَانَ)، وظرف الزمان (إِذَا/إِذْ) هو النائب عن الخبر.

ب- مثال المضاف إلى المصدر:

وهو الذي يكون "أفعل تفضيل" مضافاً لمصدر؛ نحو قول المصنف: **(أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمِ)**.

- ف**(أَتَمُّ)** مبتدأ، و**(تَبْيِينِي)** مضاف إليه، و**(الْحَقَّ)** مفعول به للمصدر (تبيين)، و**(مَنُوطًا)** حال سدت مسد خبر (أَتَمُّ)، و**التقدير**: (أَتَمُّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ **إِذَا كَانَ -أو إِذْ كان- مَنُوطًا بِالْحِكَمِ)**.

شرط وجوب الحذف:

احترز بقوله **(لَا يَكُونُ خَبَرًا)** عن الحال التي تصلح أنْ تكون خبراً؛ ففيها لا يجب الحذف:

- **نحو قولهم: (زَيْدٌ قَائِمًا)**؛ فهذه الحال (قائمًا) تصلح أنْ تكون خبراً (زَيْدٌ قَائِمٌ)، لذا لا يجب حذف الخبر هنا.
- **بخلاف: (ضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا)**؛ فلا يصح قولك: (ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيءٌ)؛ لأنّ الضرب نفسه لا يوصف بأنّه "مسيء"، بل الضارب هو المسيء.

سادس عشر: وجوب حذف المبتدأ

ذكر الشارح أنْ المبتدأ يجب حذفه في أربعة مواضع:

١- النعت المقطوع إلى الرّفع:

وذلك في سياقات المدح أو الذم أو الترحم، حيث يُقطع النعت عن متبوعه ويُرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً:

- **نحو المدح: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْكَرِيمُ)**؛ أيْ: هُوَ الْكَرِيمُ.
- **نحو الذم: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ)**؛ أيْ: هُوَ الْخَبِيثُ.
- **نحو الترحم: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمِسْكِينُ)**؛ أيْ: هُوَ الْمِسْكِينُ.

٢- مخصوص (نِعم) و(بئس):

إذا تأخر المخصوص بالمدح أو الذم، فإنه يُعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً:

- **نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)**؛ والتقدير: هُوَ زَيْدٌ (أي: الْمَمْدُوحُ زَيْدٌ).
- **نحو: (بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو)**؛ والتقدير: هُوَ عَمْرٌو (أي: الْمَذْمُومُ عَمْرٌو).

٣- ما كان الخبر فيه صريحًا في القسم:

وهو ما حكاه الفارسي من كلام العرب؛ نحو: **(فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ)**، فـ**(فِي ذِمَّتِي)** جار ومجرور في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، و**التقدير: (فِي ذِمَّتِي يَمِينٌ)** أو **(عَهْدٌ)**.

٤- أنْ يكون الخبر مصدرًا نائبًا مناب الفعل:

- **نحو: (صَبْرٌ جَمِيلٌ)**، فـ**(صَبْرٌ)** خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، و**التقدير: (صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ)**؛ فحُذف المبتدأ (صَبْرِي) وجوباً؛ لأنّ الخبر مصدر أدى معنى الفعل.

سابع عشر: تعدّد الخبر لمبتدأ واحد

قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

اختلف النحويون في جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بغير حرف عطف؛ نحو: **(زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ)**، على مذاهب:

١- مذهب المصنف وقوم:

جواز تعدد الخبر مطلقاً، سواء أكان الخبران في معنى خبر واحد؛ نحو: **(هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ)** (أيْ: مُزٌّ)، أم لم يكونا كذلك؛ نحو: **(زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ)**.

٢- مذهب المانعين للتعدد (إلا في معنى الواحد):

ذهب بعضهم إلى أنّه لا يتعدد الخبر إلّا إذا كان الخبران في معنى خبر واحد، فإنْ اختلف المعنى تعين العطف، وما ورد في لسان العرب بغير عطف يُقدر له مبتدأ آخر؛ نحو قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ**﴾. ومن الشواهد:

- قول الشاعر **الشاهد (٥٨)**:

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ **فَهَذَا بَتِّي ... مُقَيّظٌ مُصَيّفٌ مُشَتِّي**

الشاهد فيه: (فَهَذَا بَتِّي مُقَيّظٌ مُصَيّفٌ مُشَتِّي) حيث تعددت الأخبار لمبتدأ واحد من غير عاطف.

- وقول الآخر **الشاهد (٥٩)**:

يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي ... بِأُخْرَى الْمَنَايَا **فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمُ**

الشاهد فيه: (**فَهُوَ** يَقْظَانُ نَائِمُ) حيث أخبر عن مبتدأ واح (هو) بخبرين من غير عاطف.

٣- مذهب اشتراط اتحاد الجنس:

زعم بعضهم أنّه لا يتعدد الخبر إلّا إذا كان من جنس واحد (مفردين معاً أو جملتين معاً)، نحو:

- مفردين: نحو: **(زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ)**
- جملتين: نحو: **(زيدٌ قامَ ضَحِكَ)**

أما إذا كان أحدهما مفردًا والآخر جملة فلا يجوز؛ نحو: **(زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ)**.

الرد على هذا الزعم: إنّه يقع في كلام المعربين للقرآن الكريم وغيره تجويز ذلك كثيراً؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى**﴾؛ حيث جوزوا كون **(تَسْعَى)** خبراً ثانياً (وهي جملة) بعد الخبر الأول **(حَيَّةٌ)** (وهو مفرد)، وإنْ جاز إعرابها حالاً.